#سالمة تعيش

ريحانة
Rayhana
Association Femmes Sidi Bouzid
جمعية ريحانة للمرأة بجندوبة

جمعية صوت حواء
ASSOCIATION VOIX D'EVE

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

arfc
جمعية المرأة و المواطنة

اصوات نساء
ASWAT NISSA

ورقة سياسية
سنة من دخول القانون عدد 51 لسنة 2019 المتعلق بإحداث صنف نقل للعاملات و العملة بالقطاع الفلاحي حيز التنفيذ: ماذا تغير؟

من نحن؟

أطلقت مجموعة من الجمعيات الناشطة في مجال حقوق النساء و الداعمة للمساواة بين النساء والرجال و جميع فئات المجتمع حملة "سالمة تعيش". و هذه الجمعيات هي أصوات نساء والمنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و جمعية المرأة و المواطنة بالكاف و جمعية ريحانة للمرأة بجندوبة و جمعية صوت حواء . و تهدف هذه الحملة لمراقبة تفعيل أحكام القانون عدد 51 – 2019 المتعلق بإحداث صنف "نقل العملة الفلاحيين" و المؤرخ في 11 جوان 2019. و لقد تم إعداد هذه الورقة السياسية للوقوف على الحصيلة التطبيقية لهذا القانون بعد سنة من دخوله حيز التنفيذ.

إلى من نتوجه ؟

تطمح كل الجمعيات المناصرة لهذه الحملة من خلال هذه الورقة السياسية إلى مزيد تشريك النائبات والنواب في الحوارات المتعلقة بإصلاح التشريعات في تونس و جعلها ملائمة لاحتياجات النساء و ذلك من خلال ممارسة دورهم/ن الرقابي الذي سيمكنهم/ن من التأكد من تنفيذ أحكام القانون الأساسي عدد 51 – 2019 المتعلق بإحداث صنف "نقل العملة الفلاحيين". و لهذا نضع بين أيديكم/ن هذه الورقة السياسية لإنارتكم/ن حول ما تم تنفيذه على مستوى القانون والإشكاليات والعقبات القانونية والمؤسساتية التي وقفنا عليها و ذلك من أجل تحميل كامل الهياكل و الوزارات المعنية المسؤولية الواجبة عليهم طبق أحكام هذا القانون و المتمثلة أساسا في إيجاد حلول من أجل توفير نقل آمن و يحترم كرامة الذات البشرية للعاملات و العاملين بالقطاع الفلاحي.

1. الإطار العام للقانون عدد 51:

مرت سنة على دخول القانون عدد 51 لسنة 2019 حيز التنفيذ و هو مؤرخ في 11 جوان 2019 و قد قام بتعديل الفصلين 21 و23 من القانون عدد 33 لسنة 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري، و ذلك لبعث صنف جديد لنقل العاملين و العاملات في القطاع الفلاحي

وقد تم ذلك على إثر حادث المرور الأليم الذي الذي جد بمعتمدية السبالة من ولاية سيدي بوزيد و أدى بحياة 13 عاملة و 20 جرحى من النساء العاملات في القطاع الفلاحي.

و على الرغم من هذا لم تتوقف الكوارث الأليمة حيث رصد المنتدى التونسي للخقوق الاقتصادية و الاجتماعية خلال الخمس سنوات الأخيرة أكثر من 40 حالة وفاة و543 جرحى من النساء العاملات وذلك نتيجة ظروف النقل الكارثية و غير الآمنة التي تعيشها العاملات و العمال و هن/م في طريقهن للكفاح من أجل لقمة العيش على متن شاحنات الموت، حيث أصبحت للأخبار المتعلقة بانقلاب هذه الشاحنات فقرة خاصة في قائمة المستجدات اليومية و فقدت عبارات التعازي كامل معانيها أمام إعادة المأساة و تكرارها. ولذلك سنقترح عليكم من خلال هذه الورقة السايسية بعض الحلول للنهوض بالوضعية المزرية التي وصلت لها هاته الفئة الهشة.

2. التوصيات

بقي القانون عدد 51 رهين غياب الإرادة السياسية و الإجراءات الحاسمة التي جعلت منه حبرا على ورق نتيجة لعدم إرساء الآليات اللازمة لتفعيله و لهذا تقدم لكم/ن كل الجمعيات التي أنشأت حملة "سالمة تعيش" مجموعة من التوصيات التي سوف تمكنكم من ممارسة الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب على السلطة التنفيذية حيث لا يكفي أن يقوم بتشريع القوانين مادام لن يراقب مدى تفعيلها على أرض الواقع و هي كالآتي:

- مسائلة الحكومة حول وضعها الأوامر الترتيبية اللازمة لتفعيل هذا القانون في أقرب الآجال و العمل على مراقبة تطبيقها.
- توفير الاعتمادات اللازمة في ميزانية 2021 مخصصة لتوفير الوسائل المادية لإحداث هذا الصنف المتعلق بنقل العاملات /العمال في القطاع الفلاحي.
- مطالبة وزارة النقل برسم خطة عمل واضحة وشفافة مع الولاة تضبط شروط منح التراخيص لتنظيم الصنف الجديد لنقل العاملات و العملة في القطاع الفلاحي.
- مطالبة وزارة المرأة بنشر البروتوكول الموقع في 2016/10/14 بين وزارة المرأة و الأسرة و الطفولة و كبار السن والاتحاد العام التونسي للشغل(**UGTT**)والاتحاد التونسي للزراعة والثروة السمكية (**UTAP**) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف اليدوية (**UTICA**) الذي يهدف الى وضع جدول زمني لشروط تنظيم نقل العمال في القطاع الزراعي وثانيا بالعمل على إحداث كراس شروط لنقل العاملات من النساء في القطاع الفلاحي كما ينص عليه البرتوكول اضافة الى مساءلة اللجنة التي ترأسها وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل المسؤولة عن تطوير الاختصاصات في هذا المجال عن عملها مع العلم أن اللجنة مطالبة بتقديم نتائج عملها خلال فترة لا تزيد عن شهر واحد من تاريخ توقيع البروتوكول (أكتوبر 2016) لضمان نقل العمال الزراعيين في ظروف جيدة.

- دفع وزارة المرأة للتدخل من أجل توفير الإحصائيات اللازمة لمعرفة حجم الطاقة البشرية المتمثلة في النساء العاملات في القطاع الفلاحي و فئاتهن العمرية اضافة إلى حالتهن الاجتماعية وذلك لمعرفة كيفية التدخل.
- حث وزارة الداخلية لردع كل المتدخلين الغير القانونيين في القطاع و الحد من ظاهرة " السمسرة" و العمل على معاقبة كل خارج عن القانون لإجراء التحقيقات اللازمة التي ستمكن من معاقبة المسؤولين عن هذه الحوادث الأليمة.
- مطالبة وزارة التجهيز بوضع خطة عمل و البدء في تحسين البنية التحتية داخل المناطق الفلاحية حتى يتسنى لوسائل النقل السير بأمان و الولوج إلى الأرضي الفلاحية.
- ممارسة متفقدي/ت الشغل للرقابة على مدى توفر شروط و ظروف نقل العملة/العاملات في القطاع الفلاحي على مستوى محلي.